بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

# بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأعن يا كريم

## باب ما أعرب من الأعجمية

العرض فيه ان بين ما يجوز في الاسماء الاعجمية التي اعربتها العرب مما لا يجوز

**مسائل هذا الباب** ما الذي يجوز في الاعجمي المعرب وما الذي لا يجوز ولم ذلك ولم جاز ان يخرج عن بنيه العرب من بنيتين ردوه الى بنيهم ولم جاز ان يخرج عن حروف العربية حتى يعبروه اليها : وما الفرق بينها ولم جاز في بعض الاسماء الاعجمية ان يلحقوه بناء كلامهم ولم يجب ذلك في الجميع وبأي شيء يلتبس المتوادد هما وبأي شيء يلتبس المتوادد هما وبأي شيء يتوصل الى المتوادد بنا ولم وبأي شيء يلتبس المتوادد هما ويعتوب وحور ياوا الجوال وشارق ورشاق ولم جاز الجر والرنبر واسمعيل مع خروجه عن بنيتهم ولم جاز شراويل ولا يكون مثله الا في الجمع وما المتروك على حاله في الاعجمية الا مقدار الخلاص جروفه وعمل من ذلك خراسان وجهم والكركم والاجر وجرير : وما وجه نعم بزيد وبهم ولم جاز ان يعبر والاعجمي على حد تعبير العربي وجرير وجراه في علامة المائيث ومنع الصرف : الجواب الذي يجوز في الاعجمي المعرب مما يلزمه الخلاص جروفه على الحروف العربية ولا يجوز ترك الخلاص الا ما لا يلتبس من جنس كلامهم الا بالخلاص جروفها فاما ما وافقته بنيتهم فجوز ان يخبروا الا انهم ليبنوه ولا يعبروه لان هذا من الاحوال التي تغالب على الكلام ولم خرجه عن الجنس الواحد فاعبروه بالامر من الخلاص جروفه وعبروه الى بنيتهم فهو داخل في كلامهم وجرى على التهم لانه اكثر في استعمالهم ومانركوه على بناء المخالف لبنيتهم فلانهم لم يتوسعوا في استعمالهم ودل على ان اصله ليس من كلامهم والمتوادد بها منار مجرع والمتوادد هما جاباء لهب والمتوادد بنا بناء دماش والمتوادد انجى بناء عصار والمتوادد يعقوب بناء برديع والمتوادد حوريا بناء كوكبي والمتوادد الجوال بناء عاقول : والمتوادد شارقا بناء غادر



والمتوادد شا قا بناء فرطاس فاما ما تركه على اصل بنائه مع مخالفته لابنيه العرب نحو الجر والرنبر واسمعيل واما شراويل وفانوس وهو واجد بناء الجمع الذي لا يكون في العربية الا جمعا لانه اذا جاز ان يخرج عن بناء الواحد والجمع فخروجه عن بناء الواحد مع موافقته لبناء الجمع اجوز : واما المتروك على حاله في الاعجمية الا مقدار الخلاص جروفه فنحو خراسان وجرم والكركم والاجر وجرير وما خلصت جروفه وترك على نابهم فزندويعتوب وانما جاز ان يعبر والاعجمي على حد تعبير العربي لانه قد دخل في جنس العربية الذي هو الاصل باخلاص جروفه فجاز ان يعامل تلك المعاملة لانه منزله ما هو اصل في كلامهم فلذلك جاز ان يمنعوه الصرف على حد ما يمنع الاسماء العربية وجاز ان يجروا الملائد للمائيث في زكريا وان لم يجيء الا ما كانت للمائيث في الاعجمية لان الالف الزائدة في مثل هذا الموضع لا تكاد ان تكون للمائيث اولا لالحاق او لحملت على احد الالحاق حتى جئت عن حد العربي والاعجمي واذا جعلت الالف للمائيث دخلت في العربية فلذلك كان المائيث اجنى لها

## باب اطراد الابدال في الفارسية

العرض فيه ان بين ما يجوز في الابدال من الحروف الفارسية ما لا يجوز

**مسائل هذا الباب** ما الذي يجوز في الابدال من الحروف الفارسية وما الذي لا يجوز ولم ذلك : وما الذي يبدل من الحرف الذي بين الكاف والجيم ولم ابدل الى الجيم ولم لا يبدل منه بدله وما اصل الجريز والاجر والمحوب في الفارسية ولم جاز ابدالة الى القاف في مرسو وقريق ولم كان الجيم اولى من القاف في هذا ولم جاز القاف وهل ذلك لانه ابين في تغيير التعريب ولم كم كوشه وموزه ولم جاز فيه كوشج وموزج مع اتفاقهم في الوصل عند بعضهم مجزة وعند بعضهم بأر ولم جاز فيه لوشق ولم جاز في كليه كيلقه ولم لا يبدل من الحرف الذي بين الباء والفاء ولم ابدل الى الفاء وفي الغرند والغدف ولم جاز البرند : ولم عبر بالبركة في زورو والثوب فقالوا زور والثوب

وهل ذلك الابدال بانه معرب وما الذي لا يطرد فيه الابدال وهل هو الموافق لحروف العرب وهل جاز الابدال في شكر وبل والاصل شكر والى ومن عن استعيل والاصل فيها همزه وما التغيير في تمثيل واصله كبثلان فابدلت التاف والفاء واللام للاجيزو الجواب الذي يجوز في الابدال من الحروف الفارسيه اجراوه على وجهين احدهما لزوم الابدال والاخر يجوز ولا يلزم فالذي يلزم هو الذي يكون الحرف فيه لا يوافق حروف العربيه فلابد في التعريب من ابدال الپ والذي لا يلزم هو الذي يكون الحرف فيه موافقا لحروف العربيه ٥ والذي يبدل من الحروف الذي بين الكاف والجيم والجيم وانما كان احق من الكاف لانه اقرب الحروف الهوجي هوى من حروف الحلق وما صل الجربذ والاجربذ والجوب في الفارسيه ان يكون الحرف بين الجيم والكاف فجوز ابدالها الى الفاء وهو حرف مركب الكاف ووجه ذلك انه ابين في الاخراج الى التعريب للحرف المقارب من الخلاص للحرف الذي كان غير مخلص فلذلك جاز قريز وقريق فاما كوزه وموزه وكاز في الفارسيه يجوز وضع الهاء الياء في الوصل ومنهم من يصل بالهمزه فابدل من ذلك الجيم فقيل كوس وموزج لان الجيم مركب الباء والياء ودناشت صير الجرفين بابدال الپ في كلام مصر من كل واحد منهما مع شبه الياء بالهاء في الخفاء ومنهم يقول كوشق على قياس ما خلص فيه الجيم فاما كيلجه فهي اخلاص الحرف الذي كان بين جرفين وقال بعضهم كيلته كما قالت ام الهيثم اثافيرة لانه ابين في الاخراج الى التعريف انه يعني حرف مقارب واما الحرف الذي بين الباء والفاء يجوز فيه وجهان الاخلاص الى الفاء ويجوز الاخلاص الى الباء قالوا الغزدق فقال بعضهم الغزبد واما الغندق فاخلصوه الى الفاء وشكوا البدق ليلة بالبنبل المعنى فيه واما تغيير الحركة فوجه ذلك الاتيان بالاخوف في التعريب كقولهم في زور واشوب زور واشوب ٥ واما ما لا يطرد فيه الابدال وكالتش التي توافق حروف العربيه فقد ابدلوا منها الذين في شكر وبل والاصل شزر وال



وانما جاز ذلك كما جاز بغير الحركة للايذان بالاجراح الى التعريب وابدلوا من الهمزه في اسماعيل العين لانها اقرب الحروف من الهمزه وهذا الابدال لا يلزم ولكنه يجوز للعجله التي بنا واما قفشليل فاصله في الفارسيه كبثلا واخلصت العاف وكانت بين القاف والكاف واخلصت الفاء وكانت بين الفاء والباء وبركت الشين على حالها لانها موافقة لحروف العربيه مع الاشعار على ابدالها واخلصت الباء وابدلت اللام الاخيره على حالها وهو اقرب الحروف اليها من الحروف الصحيحه ٥

## ابواب التصريف

### باب ما جعله زائدا ٥

العرض فيه ان بين الحروف ما يكون زائدا من الحروف ما لا يجوز ٥

**مسايل هذا الباب** ما الذي يجوز ان يكون زائدا من الحروف وما الذي لا يجوز ولم ذلك ولو وجب ان يكون باب الزايد ما لبس من زايد من التصريف وما التصريف وما فتحته وما الحروف التي يجوز ان تكون زايدة وما الذي يجمعها في اللفظ وما الذي هو اجمعها بالزياده وما الذي هو اضعفها في الزياده ولم ذلك ولو جازت الزياجات في الكلام وهلا كانت الحروف كلها اصولا ولو لم يجز ذلك وما الذي لاجله يقع الزياده وما فتحته وما موضع زياده الهمزه ولو صار الاشتقاق هو الاصل في الدليل على الزياده ثم الكثره ثم الخروج عن مثال الاصول وما الهمزه في اكل وادع ولو وجب ان يكون زايده من زعم انها اشتقاق يذهب فيه وما في ترك صرفه اذا سمي به من الدليل وما الذي يلزم من زعم انها اصليه في اكل وهل يلزمه ان يكون لكفته منزله دحرجت في ان اول الفعل حرف اصلي وما وجه هذا الالزام مع ذهابها في الاشتقاق ومع مخالفه المصدر منه لمصدر دحرج اذ ليس فيه فعلله وما على من انكر هذا وهل هو مخالف لاجماع النحويين وما الهمزه في اولق ولو وجب ان يكون اصليه وما رنه ارطى ولو وجب ان يكون فعلى وما رنه امرّه وامتّه وما في انه لا يكون افعل وصفات الجواب الذي يجوز ان يكون زايدا من الحروف

عشره لحروف يجمعها في اللفظ اليوم منشاه واجمع هذه الاحرف الزياده حروف المد واللين لاجتماع علته اشباب فيها انّ منها الحركات التي يضطرّ الى زيادتها لتمكن اخراج الحروف بها والمراد بها من المد واللين الذي يمكن ان يظهر به الحروف ام الطهور ويمكن ان يمد بها الصوت وسمّ المدّ والمراد بها من المرئ في الشعر لان الصوت الخشل الجري للحرف طرحه ويمكن التزم بهم الهمزه اولاً لانها كلتها هذه الاحرف الواو والياء والالف بالاعتلال ثم النون للمانها من المدّ وانه يمكن اخراجها من الفم والخياشيم كما يمكن في تلك الاحرف المدّ وترك المدّ المميم لانها حاءت النون في العدد بالمد لمشاكلتها الواو في اشباع الخروج ولحقها في الاحرف السبعه هو التي يكثر زيادتها في الكلام وخلف الابنيه بها فاما الاحرف الثلثه التي بعث من تمام العشره هي اصعبها في الزياده لبعدها من الاحرف التي هو الحق بالزياده وهي الهاء والشين واللام ه وجاز زيادة الهاء لانها مخرج الهمزه وانما زيادة اخر الكلمه لانها اخر الاحرف ادلت الحروف من الهمزه الى المقطع عندها هي بظيرة الهمزه اولاً واما النون هي مشاكله للياء في الخفاء وللوزن في زياده الصوت اذ هي من حروف الصفير فلم يزد الا مصاحبه للتاء في شغنبل واما اللام وزيادتها قليل جداً انما تزاد في ذلك وعبد وجاز زيادتها لمشابهتها للنون اذ كانت تخرف الى مخرج النون ه وباب الزايد ما ليس بزايد من التصريف لانه تعتبر الكلمه بزيادة واجبر كهُ اوابدال او فحذف ذلك والتصريف تصير الكلم على خلاف ما كانت في الصيغه وهو خلاف بغير الاعراب لانه مع ثلاثه الصيغه وتغيير التصريف مع اشتراك الصيغه والتصريف على خمسه اقسام زياده وبعضان وقلب وابدال ونقل وحال الجمال ه واما جازت الزايدات في الكلام لان لمعنى الواحد لما كان يتصرف في الاوجه المختلفه فاراده كلوزن به وجهه الماضي ومرّة يكون به وجهه المستقبل ومرّة يكون به وجهه الحاضر ومرّة يكون به وجهه الامر ومرّة في وجهه النهي ومرّة في وجهه الفاعل ومره به وجهه المفعول ومره في وجهه صفه المبالغه ومره به وجهه الاله للعمل ومرّة



للخاطب ومرّة للغايب ومرّة للمتكلم ومرّة بمعاعه المتكلمين فتصرف لمعنى الواحد في هذه الاوجه الكثيره وجب ان يتصرف اللفظ بالصيغ المختلفه من الاصل الواحد ليدل على المعنى الواحد في الجهات المختلفه مثال ذلك معنى الضرب يتصرف في كل هذه الاوجه التي ذكرنا مفعول ضرب بمعنى كان منه ضرب وشيضرب بمعنى شيكون منه ضرب ويضرب بمعنى يكون منه ضرب واضرب بمعنى لمكن منك ضرب ولا يضرب بمعنى لا يكن منك وضارب بمعنى فاعل للضرب ومضروب بمعنى مفعول به الضرب وضروب بمعنى كثير الضرب ومضراب بمعنى اله للضرب ويضرب للخاطب بالضرب ويضرب للاخبار عن الغايب بالضرب واضرب لاخبار المتكلم عن نفسه بالضرب ويضرب لاخباره عن نفسه مع غيره بالضرب ه والذي لاجله يقع الزادات على جنسه اوجه زياده لمعنى وزياده للمد وزياده للاتباع وزياده للعوض وزياده لتكثير الكلمه وموضع زياده الهمزه اول الكلمه والذنب يدل على الزياده مثله اوجه الاصل منها الاشتقاق ثم الحذف والخروج عن مثله الاصول وانما صار الاشتقاق هو الاصل في ذلك لانه لو لم يكن لا يتبد الطريق الى الوصول الى الاخر من الكثره والخروج عن مثله الاصول ه والهمزه في اكل زايده وان لم يكن له تصريف يذهب فيه الهمزه لكثره زايدتها في هذا الموقع ومثله ادحلان افعل اكثرمن فيعل ومن زعم انها اصليه في افكل لزمه ان يكون اصليه في الحق ولا يعصمه من ذلك ذهابها في الاشتقاق اذا قلت يلحق لانه يعترض عليه على اصله الفاسد بان ذهابها كذهابها الواو في بعد الشغل ولا يعصمه انه ليش منه مثل الجرحه لانه يعترض عليه ان ذلك لانه مصدر ما قد عبر فعله كالعده التي يعتبر في مصدر بعد ولو بنيت الوعد اسماً ليش بمصدر فلت وعده فان الزم هذا خالف جميع النحويين ولكن ذلك عباً خالفه جميع اهل الصناعه كما لو خالف خالف في مثله من المذينه جميع اهل الصناعه لكان ذلك عباً ولذلك لو خالفهم في مثله وهذا جمعوا عليها في الجبر والمقابله ومن لم له كنزله كنزله من خالف جميع العلماء

في ذلك الزجاج فذكر ان صرصر من صرّ وكذلك صلصل من صل والذي يناسبه عليه فان اعتل بانه في المعنى مثل له قديمنى المعنى ويختلف اللفظ في لولو ولؤلؤ فالاحسن في ذلك ودرحيح فيه زايدان احدي الواو والحاين وكذلك حلباب فيه زايدان احدي اللامين والباءين وصمحمح وبرهره وسوسواط كلي هذا القياس وفي لهمر ذرّاح دليل علي زياده الحاء وكذلك الطبّاب دليل علي زياده الباء في حلباب وفي لهمر صماع ومراره دليل علي ان زياده ثانث الخشه جميعا مستكرهه وليس في هذا استكراه واما كرماخ فان ثانث الخشه لا محاله قد بلغت النهايه في العدّه وزياده المعنى في الجمع يقتضي زياده في اللفظ وذلك لخروج عن التعديل واما النقصان فوجه خلاف مقتضيه القياس الصحيح الجمع فانك لمده الجمله وصارا لعدول الي الالف والتاء اولي به. وفي لهم سوسواط دليل علي الزياده لانه ليس في الكلام مثل شفرجال ومرمريش بفعليل زيدت فيه الميم والراء علي مضاعفه الفاء والعين لانه من المراءه ونقل مضاعفه الفاء جدا علي جهه الزياده لبعدها من وضع الغير وتضعيف العين واللام يجري مجري تضعيف الحرف الواحد في الحكم بالزياده من غير اشتقاق ولا خروج عن مثال الاصول لانه مجانا بعد شلاثه الاصول الثلثه علي جهه الكثره كم

## باب الاصول من غير زياده

الغرض فيه ان بين ما يجوز في الاصول من غير زياده ما لا يجوز

**مسايل هذا الباب** ما الذي يجوز في الاصول من غير زياده وما الذي لا يجوز وكم ذلك ولم وجب في كل ما لا دليل علي زياده ان يكون اصلا ولم وجب ان يكون في الكلام اصول لا زياده فيها ووقوع فيها زياده فكم وجب وفي جعفر ان يكون رباعيا من غير زياده وكم وجب في شفرجال ان يكون جرفوفه كلها اصولا ولا يجوز في شئ من الكلام ان يكون شداسيا من غير زياده وما يلزم من ذكر ان الواو زياده في جعفر في تثنيه



وما يلزمه ان جعل الجيم زياده وما يلزمه ان جعل العين زياده وما يلزمه في علقى ان جعل اللام زياده وما يلزمه ان جعل العين زياده وما يلزمه ان جعل الدال والقاف زايدين في فرزدق وهل ذلك خروج عن اجماع النحويين ولو جاز في زنه جعفر فعلل وليس فيه تضعيف وفي شفرجل فعلّل الجواب الذي يجوز في الاصول من غير زياده اجراوها علي ما يجب ان يوضع فيه للمعني من غير زياده عليه حتي يعوم دليل الزياده ولا يجوز ان يحكم بالزياده من غير دليل لان خلو الكلم من دليل علي الزياده يوجب ان يجري ويقها اصولا موضوعه للمعني فان يجب ذلك المعني مع اجراوه مجري سايل المعني الزايد حكم بالزياده والا وجب ان يكون اصل الحكم لاصل اللفظ وفرع الحكم لفرع اللفظ فيجريد اللفظ من دليل علي الزياده يوجب انه الاصل الموضوع للمعني كما ان اطلاق اللفظ من غير دليل يصحبه يوجب انه الاصل الموضوع للمعني وليس لاحد ان يدعي فيه زياده لم تطق لها غير دليل يحريده من اطلاقه في لزوم الاصل. واما وجب ان يكون في الكلام اصول من غير زياده وفروع بالزياده لان من المعاني ما يجري لوجوه الخلفه فالموضوع له في نفسه اصل لانه الاصل والموضوع له مع المعاني الخلفه فرع بالزياده لانه فرع علي ذلك الوجه فهذا معني الذي ينبغي ان يجري عليه الكلام وجعفر وفوفه كلها اصول وزنه مجلل وكذلك شفرجل لانه قد تجرّد من دليل يوجب الزياده ولا يجوز ان يكون في الكلام شداسي من غير زياده لان الثلثي هو الاعدل الاخف والرباعي يعدل بعده في المرتبه والخماسي خروج عن التعديل بما فيه فهو يحتمل مثله فاما الشداسي فلا وجه للخروج عن التعديل بما يباعد عنه ولزم من ذكر ان الواو زياده في جعفر ان ينطق بها في زنته فيقول هو فعلل وتقول في علمق اذا جعل اللام زايدا هو فلعل وكذلك كل حرف يدعي زايدا فيخرج بذلك عن اجماع النحويين وما يتقبله طباع العرب والمولدين ويكون بتقبل ذلك في منازه الطباع كسبيل من يرتاب

مزدول عند الخليل ومثل هذا لا يحمل بنفسه عليه عاقل متدبّر فاما مضاعفه اللام في ورنه جعفر اذا قلت هو فعلل فلانه لما كانت ريه اللاحق بالفعل قد دل على ذلك لم يكن بدمن زيادة حرف سنّ به المثال فلم يكن هناك حرف احق من اللام لاظهاموضع الغين وعلى ذلك جرى سفرجل في ورنه اذا قلت هو فعلل ولم يذكر الضعيف في المثال لدلالة على الضعيف فيما مثل به ولكن لتبيّن الرتبة التي عليها الكلمة ه

## باب مواضع الزوائد

الغرض فيه ان يبين ما يجوز في مواضع الزوائد مما لا يجوز وهي مسائل هذا الباب ما الذي يجوز في مواضع الزوائد وما الذي لا يجوز ولم ذلك وما الزايد في المضاعف بعد تلامه الاصول الثلثه وما وجه قول من ذهب الى ان الزايد هو الاول وما وجه قول من ذهب الى ان الزايد هو الثاني وما الصواب في ذلك وما في هو لم صحيح وصماع من الدليل وما الزايد في سلم وما الزايد في عدبّس وما الزايد في فدوكس وما حمله على كونه وما وجه اعتلال الخليل بمواقع الزوايد ثانيه وثالثه ورابعه مع معارضته من خالفه فنقول ان وقوعها في هذه المواقع لوجه منه لمذهب الخليل ولا لمن خالفه وما الزايد في قرشب وما حمله منزله قداف وحمله الخليل منزله فردوس وما الزايد في علّيّد ولم حمله الخليل منزله قفنعى وحمله غيره منزله علوّد وما الزايد في الهمّيّع ولم جرى مجرى عدبّس وما الزايد في الهمرش ولم حمل احدى الميمين زايدا على حمله الاخفاش بغير بيّن ولا لكون المضاعفه للاخفاش وهلا وجب في الهمّيّع ما وجب في الهمرش وما في انه ليس في الكلام على مثال سفرجل من الدليل . وما الزايد في عطرش ولم لا يجوز ان يكون احدى الميمين نون الجوابّ الذي يجوز في مواضع الزوايد اجراءً لها على الوجوه التي يكثر فيها وتغلب عليها والزوايد عند المضاعفه منها ما يكثر ولا يجب عند اول الا نادرًا وهو الهمزة والميم ومنها ما يكثر في كل موقع من مواقع الزيادات وهو الياء ومنها ما يكثر في كل موقع من مواقع الزيادات سوى الاول وهو الالف والواو ومنها ما يكثر في خط مخصوص ولا يكثر في كل موقع من مواقع الزيادات وهو النون وقد سنّه احرف لها القوة في الزيادة الا انها على الاقسام الاربعة التي بيناها واما المضاعف الزايد بعد سلامه الاصول الثلثه فلا خلاف في ان احد المضاعفين زايد ثم اختلفوا ايهما هو الزايد منها فذهب الخليل الى ان الزايد هو الاول وذهب غيره الى ان الزايد هو الثاني ووجه مذهب من جعل الزايد هو الثاني انه المكرر لان التكرير انما كان ندبه واول ذكر الاول فقط لم يكن يكرر والمكرر لحق بالزياده لانه ان في المرتبه منزله قول الجيب ضربت رجلًا زيدًا فالثاني هو المكرر وهو الزايد على الاول وهو المذهب الذي يختاره من الشراح ه واما من ذهب الى ان الزايد هو الاول فمقول انه قد وقع موقع الزيادات لتمكن الاصول التي بعده لانها انما تمكن الثاني بالاول والدليل على ذلك انك تمكن الحرف الساكن بحركة قبله ولا يجوز ان يمكن الاول بالثاني لانه لو كان كذلك كان اذا حركت الثاني وسكن الاول امكن الخلق به وليس كذلك ه والخليل حجته في قوله صحيح وصماع فحذف لها الاولى وبقي الباقيه في ذلك دليل على ان الاولى هي الزايده فهذا دليل صحيح لان الحرف اذا حذف حرفًا من اصل كثير الحروف حذفت الزايد وبقت الاصليّ ولكن ليس يلزم من خالف الخليل من هذا انماس مذهبه لانه نقول اذا تكافات الامور في المضاعف الذي احد الحرفين فيه زايد غلبت زياده الثاني من غير ان يمنع ان يقوم دليل في بعض الكلام على زياده الاول ويتجه بوجه يذهب الى ان كل واحد من المذهب صواب لكنا في العلل في ذلك ه والزايد في سلم اللام الاولى على مذهب الخليل واللام الثانيه على مذهب غيره وكذلك عدبّس وقفنعل والزايد في قرشب الباء الثانيه منزله هذا وعلى مذهب الخليل بمنزله فردوس والزايد في علّيّد اللام الثانيه بمنزله علوّد وعلى قول الخليل بمنزله قفنعى والزايد في الهمّيّع احدى الميمين باجماع الا ان منهم من يقول هو الاول ومنهم من يقول هو الثاني بمنزلة

عديش واما المرش فالزايد فيه النون المدغمة في الميم لان اصله همرش وانما وجب ذلك لانه ملحق بقضاقس وحمرش بالبنوزلان مضاعفه العين لا يكون بها الكلمة ملحقة لان ذلك ليس في شيء من الكلام وعلته ان المضاعف في فعّل يدل على التكثير وما يريد لمعنى خرج عن حد الملحق ولذلك جعلت نونا وزياده الالحاق اقوى من زياده غيرها ما يكون لتكثير الكلمة اذا الملحق بمنزله الاصلي ه فاما مهتم فلا يجب فيه مثل ذلك لانه ليس في الكلام مثل شفرجل فلم يحمل على الالحاق هذه الحمله ولما عطمتش فهو ملحق بشفرجل بالمضاعف لانه في موضع اللام ه

تم والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على محمد واله اجمعين
يتلوه ان شاء الله تعالى
في الجزء الثاني والستين ه
ابو اسحاق المهتدي

بلغت المقابلة
بحمد الله وحسن تأييده

كتبه محمد بن علي بن ابي الحمائل
بن طلبه البجمي عفا الله عنه
بمدينة الحروشه في العشر الاخير من
رجب المبارك سنه خمس وخمسين
وستمايه

# نهاية المخطوطة